www.assafir.com جريدة السفير ©2013

محلّيات
تاريخ العدد 13/04/2013 **العدد** 12454

13نيسان: ذكرى حرب ثقبت الذاكرة

سيناريو معاناة

نشر هذا المقال في جريدة السفير بتاريخ **2013-04-13** على الصفحة رقم ٦ – لبنان

منذ أسابيع عرض فيلم إليان الراهب «ليال بلا نوم» لأول مرة. والفيلم، الذي أعيد عرضه أمس في «ميتربولس صوفيل» بالأشرفية بدعوة من «المفكرة القانونية» و«لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان»، يتعقب مصير ماهر قصير، ابن الخمسة عشر عاماً. كان ماهر مقاتلاً في صفوف «الحزب الشيوعي» في معركة كلية العلوم في «الجامعة اللبنانية» بالحدث، في العام ١٩٨٢، أثناء الاجتياح الإسرائيلي لبيروت. اختفى، وقد كان مناوباً في الحراسة، بعد هجوم «القوات اللبنانية» على الكلية. تظهر مريم والدة ماهر في الفيلم. لا تزال تبحث عن مصير ابنها منذ ٣٧ عاماً. لا يستقيم حضور الضحية وحدها. هكذا، يظهر أسعد الشفتري، الرجل الثاني في مخابرات «القوات» في ذلك الحين. والرجل، منذ العام ٢٠٠٠، يعلن عن اعترافات واعتذارات عمّا ارتكبه في الحرب.

لكنّه اعتراف يبقى ناقصاً. اذ يصر أن لا يقول كل ما لديه من معلومات. «هذه ليست أسراري وحدي. هذه أسرار مجتمع ومذهب». لم تغير مواجهته مع والدة ماهر شيئاً. لكنّه يدلنا على مقبرة جماعية، أو «مرمى للجثث «في مكان قريب من الكرنتينا. ويُعرّف المخرجة، أو هكذا بدا، على مقاتل قواتي في معركة «كلية العلوم». يستجيب المقاتل لدعوة المخرجة بعرض صور ماهر على رفاق له علّهم يتعرفون عليه. هكذا، وفي زيارته للكلية، يحدد «المقاتل» للمخرجة سير العملية وأخيراً مكان دفن الضحايا. لكنه لا يحسم. إذ بـ«نسبة ٩٠ في المئة قتلوا جميعاً.« كشف بحث الراهب عن مقبرتين جماعيتين جديدتين. هكذا، كانت محفزّة لدعاوى قضائية تعمل عليها اللجنة. وهي دعاوى ضد أصحاب أراض يعتقد أنها تحتوي على مقابر» .لكنّها ليست ضدهم شخصياً. إننا نسعى إلى جلب خبراء ليكشفوا على هذه الأرض وما فيها، فحسب»، يقول المحامي نزار صاغية وكيل الأهالي. بعض هذه الدعاوى بدأ العمل عليه في وقت سابق. وقد صار هذا الفيلم وثيقة أو «مرافعة جاهزة». اذ أنه، وفق صاغية، فعل ما يعجز القضاء عن فعله «وهو التحقيق .«

لكن ما يطالب به الأهالي هو قانون .هكذا، تشير وداد حلواني، رئيسة اللجنة، إلى مشروع قانون عُمل عليه ما يزيد عن سنة يوجد منذ أشهر في «أدراج حكومة تصريف الأعمال». وهو في خطواته يشبه الخطوات المعتمدة في الفيلم. «لا نريد إلغاء قانون العفو أو تعديله، إنما نطالب مَن شارك في الحرب بأن يكشف ما لديه من حقائق. لا يريد مشروعنا أن يعاقب على الجرائم التي ارتكبت في الماضي. انه يريد أن يعاقب مَن يملك معلومات ويخبئها ويضلل التحقيقات .«هذا القانون، وفق صاغية، سيمنح أي لجنة تشكل، سطلة فعلية. «اذ أن اللجنة التي رفضها الأهالي لم تكن تملك أي سلطة. إنها تجمع المعلومات عن الضحايا وأهلهم، فحسب». إنها المعركة الأصعب الآن. «لجوؤنا إلى القضاء، منذ ١٣ سنة، مستمر»، تقول حلواني. «لذا نعتبر المقبرتين اللتين اكتشفهما الفيلم بمثابة إخبار لدى النيابة العامة، لكل واحد منا ولكل مسؤول .«